

ردود فعل



(تصوير: عمر أبو سيف)

مياه السيول أغرقت بعض أحياء جدة

المتضررون يطالبون بتوقيع أقصى العقوبات على المتورطين في الكارثة

مناشدة الجهات المختصة سرعة صرف تعويضات لمن فقدوا ضحايا أو تضررت منازلهم

جدة: نجلاء الحربي، سامية العيسي

أعرب عدد كبير من متضرري سيول جدة عن ارتياحهم لتوقيف بعض المتورطين والمتسببين في الكارثة التي راح ضحيتها أكثر من ١٢٢ غريقاً في الثامن من ذي الحجة المنصرم.

وقالت أم بيان التي فقدت خمسة من أقاربها إنهم مازالوا يعانون من الصدمة وإن إيقاف أشخاص أهملوا الأمانة وتسببوا في الكارثة سيكون بمثابة العظة لمن تسول له نفسه خيانة ما أوكل إليه من عمل. وطالبت بتعجيل صرف المستحقات التي وفرها خادم الحرمين الشريفين للمتضررين.

وقال سالم الزبالي، وفهيم زمخشري، ومحمد الغامدي، وأيمن الحربي من سكان قويزة إنهم كانوا واثقين من قدرة اللجنة التي يرأسها أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل على التوصل إلى حقائق من شأنها إدانة المتورطين في الكارثة والذين تسببوا في خراب أكثر من ٤٠ ألف منزل في المناطق المنكوبة وتشريد آلاف الأسر. وقالوا إننا نطالب بتعويضنا عما لحق بنا من أضرار. من جهة أخرى، أشاد عدد كبير من المتضررين بسيول جدة بخبر القبض على ٢٠ من المتسببين بالأضرار التي لحقت بسكان جدة.

وقالت أم سعود- أرملة من سكان حي قويزة مخطط المساعد- إن خبر القبض على عدد كبير من مسؤولي جدة الذين أهملوا واجبه الوطنى أثلج قلوبنا، كما أن الأضرار التي الحقها السيل بنا مازالت متواصلة حتى بعد عودتنا إلى منازلنا. وأضافت أن الضرر الأكبر أن أطفالنا يدرسون بمدارس ليلية خارج نطاق الحي وبعيدة عنا بحوالي ساعة ونصف الساعة، وهذا يؤثر على أدائهم الدراسي حيث يضيع معظم الوقت في الذهاب والعودة من المدرسة، إضافة إلى أننا نتكلف ٨٠٠ ريال شهرياً مواصلات، بعد أن خسرنا كل متاعنا ومفروشاتنا، وهذا

يجعلنا نبدأ من الصفر. وقالت أم نايف- أرملة وتعمل ١١ ابناً وابنة منهم ثلاث بنات معاقات- إن عمل لجنة تقصي الحقائق جنى ثماره، ويجب معاقبة الجناة المتسببين في كارثة يوم الأربعاء المؤلم. وذكرت أن الكارثة لم تكن في فقد الأرواح والممتلكات، وإنما تمثلت في خروج جثث الموتى بعد أن جرفها السيل من مقابر الحرازات، ووصلت إلى منزلها. وتقول: لو كان كل مسؤول يخشي ربه لما خرجت الأموات من لحودها.

أما عبده العيسي- متضرر من سيول جدة، وأحد سكان شارع جاك بحي قويزة- فقد أشاد بما تبذله لجنة التحقيقات وتقصى

الحقائق للكشف عن المتسببين في كارثة سيول جدة، مطالباً بالكشف عن أسماء هؤلاء المتسببين حتى يكونوا عبرة لغيرهم. وأضاف أن هؤلاء وأمثالهم هم من كانوا سبباً في حدوث الكارثة غير المتوقعة بقويزة وأم السلم والصواعد. وأكد أنه خسر جميع ما يملك حتى منزله وسيارته، وخرج من منطقة قويزة هو وأسرته بدون ملجأ، ويقيم حالياً في شقة مفروشة وفرها له الدفاع المدني، لكن لا يزال يعاني من ضيق الحال حيث لم تصرف له تعويضات حتى الآن. وذكرت خلود الأسمرى من منطقة الصواعد أنه لا بد من الكشف عن أسماء المتسببين في

هذه الكارثة، وإنزال أشد العقوبة بهم، مؤكدة أن ما حصل في منطقة الصواعد يدل على جشع المتسببين الذين استغلوا ضعف المواطنين وبيعهم أراضي تقع في مجاري السيول. إلى ذلك، طالب صلاح السيوفي- والد المتوفي حسن، الذي غرق في حفرة بسيول جدة- بنشر أسماء المتسببين في هذه الفاجعة التي ضربت جدة وخاصة الأحياء المتضررة والتشهير بهم في جميع وسائل الإعلام حتى يكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه القيام بما فعله هؤلاء من إزهاق لأرواح العديد من الأشخاص والأطفال.

وطالب السيوفي بإعادة الأموال المسروقة التي دفعتها الدولة لمشاريع الصرف الصحي وتصريف السيول، مؤكداً أن هؤلاء استغلوا ضعف المواطنين ونهبوا هذه الأموال. وطالب بإنزال القصاص العادل بهم داخل السجون. أما مصباح محمد- متضرر من سيول جدة في منطقة أم السلم- فدعت إلى التشهير بالمتسببين في الكارثة بوسائل الإعلام وسرعة صرف التعويضات للمتضررين كافة خاصة من فقدوا ممتلكاتهم أو فقدوا أحد أفراد أسرهم، فالكثير منهم ينتظرون ضمن قوائم عديدة وضعتها اللجان المختصة لِحصر الأضرار، ولم يأت أمر الصرف إلى الآن.

لجنة تقصي الحقائق وفاجعة جدة

• ١٣ / ١٢ / ١٤٣٠: أمر ملكي يقضي بتشكيل لجنة على مستوى رفيع للتحقيق وتقصي الحقائق في أسباب فاجعة محافظة جدة التي أعقبت هطول الأمطار الغزيرة وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها بصفة عاجلة.

• ١٩ / ١٢ / ١٤٣٠: أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز يرأس الاجتماع الأول للجنة الخماسية،

التي ناقش أعضاؤها تحقيق الأهداف التي وردت في الأمر الملكي، ووضعت للجنة عدداً من الترتيبات والإجراءات وشكلت لجاناً وبدأت فعلاً في تنفيذ البرنامج.

• ٢٠ / ١٢ / ١٤٣٠: أمير منطقة مكة المكرمة ترأس الاجتماع الثاني للجنة تقصي الحقائق بمكتبه بجدة وتم خلال الاجتماع استكمال تحقيق الأهداف التي وردت في الأمر الملكي الكريم ومتابعة الترتيبات والإجراءات وتشكيل

اللجان في تنفيذ البرنامج. • ٢٢ / ١٢ / ١٤٣٠: باشرت لجنة تقصي الحقائق البدء في استدعاء الموظفين العاملين في جميع الجهات ذات العلاقة ممن لهم صلة بهذا الموضوع من الحاليين والسابقين وكل من يستدعي الأمر التحقيق معه من كل الإدارات الحكومية الأخرى وجميع الشركات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ المشاريع المعتمدة التي ثبت وجود قصور فيها. وكان من بينهم أمناء سابقون.